

الأحد
7 صفر 1428 هـ
25 فبراير (شباط) 2007 م



العدد
807
السنة الثالثة والخمسون

قانون رقم 2 لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 26 لسنة 1996 بتأسيس شركات خدمات الاتصالات اللاسلكية

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم 8 لسنة 1959 بتنظيم استعمال أجهزة الاتصالات اللاسلكية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم 15 لسنة 1960 بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار ،
- وعلى القانون رقم 26 لسنة 1996 بتأسيس شركات خدمات الاتصالات اللاسلكية ،
- وعلى القانون رقم 9 لسنة 2001 بشأن إساءة استعمال أجهزة الاتصالات الهاتفية وأجهزة التصنت ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :-

مادة أولى

تضاف إلى القانون رقم 26 لسنة 1996 المشار إليه مادة جديدة

برقم الأولى مكرر انصها التالي :

مادة أولى مكرراً :

استثناء من أحكام المادة السابقة تلتزم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة كويتية مقرها الكويت غرضها تقديم جميع خدمات الاتصالات المتنقلة ونظام المناداة وغيرها من الخدمات اللاسلكية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية على أن تخصص اسهامها على النحو التالي :

أ - نسبة 24% (أربعة وعشرون في المائة) للحكومة والجهات العامة التابعة لها .

ب - نسبة 50% (خمسون في المائة) تطرح للأكتتاب العام للكويتين ، وتخصص لكل منهم بعدد ما يكتب به ، فإن جاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتبين ، أما إذا لم يغط الأكتتاب كامل الأسهم المطروحة فيطرح للبيع مالم يكتتب به

من الأسماء في مزايدة علنية عامه وفقا لأحكام البند (ج) من هذه المادة .

ويجوز للمتقاعدين والمستحقين عنهم الراغبين في الاكتتاب أن يطلبوا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاكتتاب عنهم مع استيفاء قيمة الأسهم المكتتب فيها لحسابهم من المعاش التقاعدي .

ج - نسبة 26٪ (ستة وعشرون في المائة) تطرح للبيع في مزايدة علنية تشارك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة في مجال الاتصالات وستثنى من ذلك شركات الاتصالات المتنقلة القائمة في تاريخ طرح هذا المزاد ، حيث يمتنع عليها المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر في هذه الشركة . وتضع وزارة المواصلات شروط وضوابط هذه المزايدة على أن تؤول الزيادة في سعر السهم المباع بالمزاد عن سعر السهم في الاكتتاب إلى الاحتياطي العام للدولة .

مادة ثانية

تلزم الحكومة بتأسيس الشركة المشار إليها في المادة السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز للحكومة بعد ذلك أن توسيس شركة أو أكثر وفقا لأحكام القانون رقم 26 لسنة 1996 المشار إليه .

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في : ١٤٢٨هـ
الموافق : 19 فبراير 2007م